

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.245
10 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثالثة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٤٥

المعقودة في المقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة نيكولافا (نائبة الرئيس)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Cheif, Records Editing Section, Office of Conference Services, Room DC2-794, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب.

نظرا لغياب الرئيس فقد ترأست الجلسة السيدة نيوكولا فا (نايبة الرئيس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثاني والثالث لبربادوس (CEDAW/C/BAR/2-3)

١ - بناء على دعوة الرئيس احتلت السيدة أليين والسيد ميكوك (بربادوس) مكانهما على طاولة اللجنة.

٢ - السيدة أليين: قالت إنه منذ تقديم تقريرها الدوريين الابتدائي والأول شهدت بربادوس هبوطا في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. وقد حققت برامج التكيف الهيكلي التي نفذت بالفعل فيها بعض النجاح، ولكن عملية التكيف كانت مؤلمة للغاية. فقد أدى خفض الوظائف في كل من القطاعين العام والخاص إلى زيادة معدلات البطالة ولا سيما في أوساط النساء. ومن أجل إنعاش القطاعات الانتاجية في الاقتصاد، وخفض معدلات البطالة، عرضت الحكومة إعادة تدريب العمال الذين تم الاستغناء عنهم وتقديم حوافز لإنشاء وتطوير مشاريع جديدة ولا سيما في قطاع الصادرات.

٣ - وقالت إن بربادوس قد حققت قدرا من تساوي الفرص للأولاد والبنات في نظامها التعليمي. وتوفر غالبية المدارس التعليم المختلط، كما يتوفر التعليم المجاني حتى مرحلة ما فوق الثانوي. وفي المراحل الابتدائية يدرس الطلبة منهجا مشتركا، ولا توجد حواجز أو قيود تتصل بالجنسين أمام مواصلة أي مناهج معينة في المدارس الثانوية. ورغم ذلك فقد استمر التحيز في اختيار الطلبة لمواضيع الدراسة. ومع أنه لا تتوفر حاليا معلومات إحصائية شاملة عن معدلات التسرب في النظام التعليمي فإنها تتوقع أن يكون في مقدورها تقديم بعض هذه المعلومات في التقرير الدوري المقبل لبربادوس، وإن كان معدل التسرب لدى البنين حاليا يفوق المعدل لدى البنات.

٤ - ومضت تقول إن إصلاح النظام القانوني كان إحدى الأولويات الرئيسية منذ عام ١٩٧٦. وقد أصدرت بربادوس منذ فترة الإبلاغ الأخيرة، تشريعا يتعلق من جملة أمور بوضع الأطفال، والعنف المنزلي، والجرائم الجنسية والملكية، والوراثة، وأوضاع العمل والاقامة. وبالإضافة إلى ذلك فقد صدقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ و ١١١ و ١٢٢. وتشتمل آلية بربادوس الوطنية لإنفاذ التدابير لمكافحة التمييز من مكتب شؤون المرأة، الذي عمل كجزء من وزارة مسؤولة عن العمل وتنمية المجتمع المحلي، إضافة إلى المجلس الاستشاري الوطني.

٥ - وقالت إن هناك حاجة لمعلومات بشأن رد فعل الجمهور عامة والرجال خاصة ازاء التقدم الاجتماعي والقانوني الذي حققته المرأة. ويبدو أن الجمهور عامة مرتاح للتقدم الذي حققته المرأة بالرغم

(السيدة أليين)

من أن بعض الأشخاص يجدون صعوبة في قبول التغيير. وقد استخدمت الحكومة مجموعة من الاستراتيجيات مثل برامج الحوار عن طريق الإذاعة، وجلسات الحوار عبر التلفزيون، والمقالات التي تتناول موضوعاً معيناً بإسهاب في الصحف، مثل قضايا العنف والمساواة بين الجنسين، والصحة، وغيرها، لزيادة وعي الجمهور بشأن التغييرات. فضلاً عن ذلك فقد قامت المنظمات النسائية بتنظيم مناقشات عامة عن المشاكل المتصلة بالسلوك المعاكس من قبل الرجال كاستجابة لجهود الحكومة لتحقيق مساواة كاملة بين الرجال والنساء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

المادة ٢

٦ - ومن أجل إدماج أحكام الاتفاقية في القانون المحلي، فقد اعتمد تشريع عن العنف الموجه ضد المرأة، والجرائم الجنسية، وحق المواطنة وفروق المعاملة من قبل الموظفين العموميين.

٧ - وفيما يتعلق بالسياسة الوطنية بشأن المرأة، التي أدرجت في الخطة الإنمائية لبربادوس لعامي ١٩٨٨-١٩٨٩ قالت إن السياسة اشتملت في جملة أمور على اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، على برامج تدريب سنوية للقيادات النسائية، وإقامة معرض صحي سنوي للمرأة، وإقامة ندوة سنوية عن الوقاية من السرطان، وأنشطة لتعزيز عمل المرأة والمشاريع المدرة للدخل. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم في آب/أغسطس ١٩٩٠ تعديل القوانين لتوحيد استحقاقات الموظفين المدنيات وأزواجهن في الإجازة مع استحقاقات زملائهن من الذكور. واشتملت التطورات الرئيسية أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ على إجراء دراسة عن الأفكار المسبقة عن دور الجنسين في الكتب المدرسية، وتنفيذ حملة تثقيفية عامة تمهيدا لإصدار تشريع جديد بشأن العنف المحلي والجرائم الجنسية، وإجراء تعديل لقوانين بربادوس الخاصة بالجنسية، والتحضيرات للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة.

المادة ٥

٨ - ومضت تقول إن الحكومة سنت مؤخراً تشريعاً جديداً عن العنف المنزلي وأوامر الحماية، تنص على إصدار أوامر تقييدية في حالات العنف المنزلي. وتهدف القوانين الجديدة إلى حماية أعضاء الأسرة، بمن فيهم الأطراف الذين يعيشون معاً من خلال رباط بخلاف الزواج، من مجموعة من أشكال المضايقات المادية والعاطفية. وساعد قانون جديد بشأن العنف الجنسي، في استكمال القوانين القائمة بشأن الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى المرتكبة ضد الأطفال والبنات والأولاد والنساء. ويفرض القانون عقوبات جديدة ويوحد التشريعات الأخرى القائمة. وبالإضافة إلى ذلك يخطط مكتب شؤون المرأة لتنفيذ برنامج تدريبي لتوعية ضباط الشرطة بمشاكل العنف في الأسرة.

(السيدة ألين)

المادة ٦

٩ - وقالت إن الاتجار بالمرأة غير مشروع في بربادوس بالرغم من أن البغاء نفسه لا يعتبر عملاً جنائياً. إلا أن قيادة شخص للاشتراك في البغاء تعتبر جريمة يعاقب عليها بالسجن لفترة تصل إلى ١٥ عاماً. وحظر قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٢ أيضاً عدداً من الأنشطة المتصلة بالبغاء. وفي ضوء مشكلة نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، تبذل كل الجهود للحد من البغاء وأنشأت حكومة بربادوس لجنة لذلك الغرض هي اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بنقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب وتعمل اللجنة على نحو وثيق مع وزارة الصحة لتنفيذ حملة واسعة للتثقيف العام مستفيدة من وسائل التلفزيون والراديو والمسرح وحلقات المناقشة في مختلف المحافل العامة، بما فيها المدارس والمنظمات النسائية. كما تعقد الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية للمعلمين والموظفين الطبيين بشكل منتظم. وفضلاً عن ذلك أنشأت وزارة الصحة وظيفة مسؤول الثقافة الصحية يقوم شاغلها بتدريب الموظفين في المدارس والعيادات والمستشفيات ونشر الثقافة الجنسية بالمدارس.

المادة ٧

١٠ - وقالت إنه لا توجد حواجز قانونية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ ادخال الانتخاب العام في عام ١٩٥١، وإن كان عدد من النساء المتقدمات للانتخابات لا يزال قليلاً. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ تقدم للترشيح في الانتخابات العامة لشغل مقاعد الجمعية الوطنية إحدى عشرة امرأة تم انتخاب واحدة منهن. كما عينت امرأتان أخريان في مجلس الشيوخ وبذلك بلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ من النساء ستة أعضاء. وكانت بربادوس قد عينت في عام ١٩٩٠ أول حاكم عام من النساء كما عينت في ١٩٩١ امرأة لمنصب قضائي رفيع. وتتولى المرأة أيضاً وظائف قيادية أخرى في عدد من المنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي. إلا أن المرأة لا تزال تمثل أقلية في مختلف هيئات صنع القرار خارج مجالات الصحة ورعاية الطفل بالرغم من تحسن مستوى تمثيل المرأة في مجلس الرقابة على الأفلام ومجلس المهن الطبية منذ عام ١٩٩٢.

١١ - وقالت فيما يتعلق بالعلاقة بين مكتب شؤون المرأة والمنظمات النسوية الأخرى في بربادوس، إن المكتب مطالب، بوصفه الجهاز الوطني لتعزيز الجهود الحكومية للقضاء على التمييز الموجه ضد المرأة، إقامة علاقات وثيقة مع المنظمات النسوية الأخرى.

المادة ٨

١٢ - ومضت تقول فيما يتعلق بمسألة التمثيل النسائي في السلك الدبلوماسي إن سفيرة بربادوس في كراكاس عادت إلى وطنها واستبدلت بامرأة أخرى. وفضلاً عن ذلك فقد تم تعيين امرأة في منصب نائب ممثل بربادوس الدائم لدى الأمم المتحدة. كما قام عدد من الوفود النسائية بتمثيل بربادوس في عدد من المؤتمرات الدولية.

(السيدة أليين)المادة ٩

١٣ - وفيما يتعلق بمسألة حق المرأة في ظل قانون بربادوس، في طلب الجنسية لزوجها الذي لا يحمل جنسية بربادوس، قالت إن هنالك تعديلا معروضا لقانون الجنسية في بربادوس لاقامة هذا الحق العادل، وأن التعديل المقترح سيعالج أيضا مسألة نقل جنسية المرأة المتزوجة الى طفلها.

المادة ١٠

١٤ - وقالت إن فرص الحصول على التدريب المهني متوفرة في جميع المجالات لجميع الرجال والنساء، وتبذل جهود لتشجيع البنات والبنين على اختيار تدريب مهني غير تقليدي، ولاسيما في المجالات التي تنمو فيها فرص العمل. وبتساوي فرص الحصول على التعليم والاختيار الحر للمهن فقد انخرط كثير من النساء في قوة العمل ودخلت المرأة مجالات كانت مقصورة تقليديا على الذكور. وتتوفر العلوم الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل التعليم ولاسيما في المستوى الثالث. وتدرس حقوق الانسان بوصفها عنصرا من مقررات تعليم الأسرة من أجل الحياة. وتقدم بوصفها مادة مستقلة في المستوى الجامعي. وتقدم ثلاث مؤسسات تدريبا متخصصا للمعلمين، وغالبية من النساء، كما تتوفر مرافق الأبحاث لجميع المشتركين.

المادة ١١

١٥ - ومضت تقول إن بربادوس هي عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٦٧، وانها صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الأجر المتساوي للعاملين من الرجال والنساء مقابل العمل المتساوي، والاتفاقية الخاصة بالتمييز في مجال العمل. ويتوفر حد أدنى من الأجور المضمنة لعمال المساعدة في المتاجر وخدم المنازل، كما تتوفر أيضا استحقاقات البطالة.

١٦ - ومضت تقول إنه قد طلب من بربادوس تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي الذي اشتمل على اعادة التدريب وتدابير لحفز الانتاجية ولاسيما في مجال الصادرات وحوافز لتشجيع الانتاجية المحلية. وقالت إنه لا توجد قيود على مشاركة المرأة في النقابات وأن تمثيلهن في مستويات صنع القرار في تحسين، وأن النساء العاملات يتمتعن بمزايا بموجب مشروع التأمين الوطني، بما في ذلك اجازة الولادة مدفوعة الأجر، وتعويزات العمال ومكافآت نهاية الخدمة والخدمات الطبية المجانية. كما تتوفر أيضا خدمات الرعاية اليومية في القطاعين العام والخاص. ويستطيع عمال القطاع العام الاستفادة من برامج قروض الاسكان والاسكان الحكومي بالايجار.

المادة ١٢

١٧ - وقالت فيما يتعلق بالتشخيص والمعالجة المبكرة للسرطان إن جمعية السرطان في بربادوس، وهي منظمة غير حكومية، تعمل مع الحكومة في مجال الكشف والمعالجة المبكرة للسرطان، مع التركيز على

(السيدة أليين)

تثقيف الجمهور. ويشجع الطلبة على ممارسة أنماط حياتية صحية بغرض تفادي الإصابة بالسرطان ونقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب وقد انخفضت معدلات إصابة المرأة بسرطان الثدي وسرطان العنق بعد حملات تثقيف الجمهور والكشف المبكر. وتشمل خطط المستقبل انشاء نزل وتقديم خدمات التمريض لمن يعانون من أمراض لا يرجى شفاؤها.

المادة ١٢

١٨ - وقالت إن منظمات الخدمات، مثل ليونز وجاسيز وكيوانيس، قامت بدمج فروعها الخاصة بالرجال والنساء؛ وتعمل المرأة في المناصب القيادية فيها كغيرها من الرجال. وفي حالة نادي بريدج تاون، وهو منظمة خاصة، يحق للمرأة الانضمام الى عضويته، وهي تشارك في جميع الأنشطة الاجتماعية.

المادة ١٦

١٩ - وقالت إنه لم تجر دراسات خاصة لتحديد أسباب التقلبات في أعداد حالات الطلاق؛ وقد انخفضت حالات الطلاق في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ وتشير الاحصاءات الأولية الى أن عدد النساء اللاتي يرفعن دعاوى الطلاق يزيد عن عدد الرجال، ونص قانون الأسرة لعام ١٩٨١ على أن الزواج هو الوحدة الأساسية للمجتمع وينبغي احترامها لذلك. وقد سعى الى حماية وحدة الأسرة باشتراطه طلب المشورة قبل البدء في اجراءات الطلاق، ونص على النفقة ورعاية الأطفال والتوزيع المتساوي للأصول المتعلقة بالزوجية وتنطبق أحكامه بشكل مماثل على الأطراف الذين يرتبطون برابط فعلي، وهو ما يعرف بأنه رابط "بغير الزواج" ولا توجد قيود على حقوق المرأة في اختيار الزوج كما أن الزواج بامرأة واحدة هو الشكل القانوني للزيجات.

٢٠ - الآنسة أويدراوجو: قدمت التهنئة الى حكومة بربادوس على جهودها الممتازة في مجال التعليم. وقالت إن تساوي الفرص التعليمية هو مفتاح تقدم المرأة ويوفر لها وسائل الوصول الى مستويات صنع القرار.

٢١ - وقالت إنه سيكون من المفيد معرفة المزيد عن رد فعل الذكور، الذي أشارت اليه ممثلة بربادوس. وتساءلت عما اذا كان الرجال قد اشتركوا في تخطيط الجهود الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين. كما سيكون من المفيد أيضا معرفة المزيد عن الوظائف المحددة للمجلس الاستشاري الوطني المعني بالمرأة وما اذا كان قد قصد به أن يكون مركزا للاتصال للتنسيق على المستوى الوطني أو أن يكون ادارة تقنية تعالج قضايا النهوض بالمرأة.

٢٢ - السيدة آيكور: تساءلت عن السبب في ارتفاع معدلات حالات الطلاق وارتفاع معدلات الأسر التي ترأسها امرأة. وقالت إنها تود معرفة كيفية معاملة أسماء الأطفال بعد حدوث الطلاق.

٢٣ - السيدة شكوب شيلن: هنأت بربادوس على سياستها الناشطة للنهوض بالمرأة ولا سيما جهودها المبذولة للتغلب على الأثر السلبي لبرنامج التكيف الهيكلي فيما يتعلق بالمرأة. وقالت إنها جديرة بالتقدير لسعيها للمساعدة الدولية وفي عملها لتحسين تشريعاتها المتعلقة بالمرأة. وسيكون من المفيد معرفة الأسباب الخاصة بارتفاع معدلات المواليد، وما إذا كانت الحكومة تنفذ أي برنامج للتحكم في حجم السكان.

٢٤ - وتساءلت فيما يتعلق بالبغاء، عما إذا كانت هناك سياحة من أجل الجنس، في ضوء أهمية السياحة للاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة.

٢٥ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية قالت إنه ينبغي تشجيع الحكومة على زيادة عدد النساء في البرلمان أو تعيينهن في وظائف حكومية من خلال نظام الحصص أو إدخال إجراءات جديدة للتعيين. وفي حقل التعليم فإنها ترحب بأي معلومات إضافية عن أي برامج أو دراسات حالية للمرأة وعن تدريب المعلمين في مجال الأفكار المسبقة عن الأدوار النمطية للجنسين في تفاعلهم مع الطلبة.

٢٦ - وانتقلت الى المادة ١١ فتساءلت عما إذا كانت اتفاقات منظمة العمل الدولية قد أصبحت جزءاً من التشريع الوطني بعد التصديق عليها، أو ما إذا كان يجب ترجمتها الى قانون. كما سيكون من المفيد أيضاً معرفة ما إذا كانت رفعت أي دعاوى تطالب بأجر متساو أو ما إذا كانت هنالك خطط عمل في القطاعين العام والخاص تؤكد حقوق المرأة.

٢٧ - السيدة برافو دو رامزي: قالت إنها تود معرفة نوع الدعم الحكومي، سواء كان اقتصادياً أو لوجستياً، المقدم لجهود المنظمات النسوية غير الحكومية. وأضافت أن هناك حاجة لمزيد من المعلومات بشأن العنف المنزلي وقوانين الجرائم الجنسية. وفيما يتعلق بالمادة ٤، يتعين تقديم المحتوى الخاص لبرامج المرأة التي ستدرج في الخطة الانمائية الوطنية، بالإضافة الى نتائج الخطة الخمسية السابقة. ومن شأن الاحصاءات المقدمة عن أعداد النساء العاملات في البغاء، وعما إذا كان عددهن في ازدياد أو نقص، أن تضيد في تحليل مدى تنفيذ المادة ٦ في التقرير المقبل.

٢٨ - السيدة ماكينين: طلبت معلومات إضافية بشأن الأسر التي يرأسها رجال ومسؤوليات رعاية الطفل. وفيما يتعلق بالخطة الحكومية لتشجيع مشاركة المرأة في السياسة تساءلت عما إذا كانت المرشحات من الإناث قد أتيح لهن ذات المستوى من التمويل من الأحزاب السياسية، كما في حالة المرشحين الذكور.

٢٩ - السيدة كارترايت: تساءلت عما إذا كان التشريع المشار اليه في التقريرين الدوريين الثاني والثالث في بربادوس، قد وفق بين القوانين الوطنية والاتفاقية. واقترحت أن يجري التقرير المقبل تقييماً للتحسينات التي حدثت في مركز المرأة وأن يشير الى المعوقات التي ينبغي التغلب عليها. وطلبت أيضاً معلومات عن حجم التعاون والمشاورات مع المنظمات غير الحكومية في إعداد التقارير.

٣٠ - السيدة لين شانزين: أثنت على جهود حكومة بربادوس لتعزيز التعليم كشرط أساسي للنهوض بمركز المرأة، وتساءلت عما إذا كانت التدابير الإضافية قد قصد بها تمكين الإناث من الوصول إلى الوظائف غير التقليدية والارتفاع إلى مستويات صنع القرار.

٣١ - السيدة خان: قالت إن من المحتمل أن النشاط السياحي الكبير والنظام الاجتماعي الذي يجيز ترتيبات الزواج غير الرسمي يساعدان عادة على انتشار البغاء واستغلال المرأة. وتساءلت عن الكيفية التي خلصت بها الحكومة إلى عدم وجود صلة بين البغاء والتوسع في النشاط السياحي في بربادوس. وقالت إنه يتعين على الدولة مقدمة التقرير أن تشير أيضا إلى ما إذا كان يمكن لشخص متزوج قانونا بموجب القانون في بربادوس، أن يحتفظ بعلاقة مع امرأة أخرى أو ما إذا كان ذلك سيعتبر تعددا للزوجات.

٣٢ - السيدة عويج: قالت إن الاستثمارات الحكومية في مجال التعليم والصحة قد أحرزت نتائج مشجعة بالنسبة للنساء والبنات. ويبدو أن مجالات السياسة والاقتصاد لا تجتذب سوى عدد قليل من النساء. ويتعين أن يتخذ مكتب شؤون المرأة تدابير لزيادة وعي المرأة بالحاجة إلى المشاركة بشكل فعال في تلك المجالات، وتعيينها في وظائف صنع القرار. فضلا عن ذلك ينبغي تقديم معلومات عن أسباب زيادة معدلات قضايا الطلاق التي يرفعها الرجال. وتساءلت عما إذا كان التشريع المطبق، ينص على إجراء للمصالحة، وإذا كان الأمر كذلك فما هي النتائج التي تحققت. وقالت إن الدولة مقدمة التقرير ينبغي أن تقدم معلومات عن عدد القضايا اللائي تم تعيينهن لمعالجة هذه الحالات.

٣٣ - السيدة يوكيج: قالت لقد حدث تحسن ملحوظ في حالة المرأة منذ تقديم التقرير الأولي لبربادوس، وقد أصدرت الدولة مقدمة التقرير، تشريعا لمعالجة مسألة العنف الموجه ضد المرأة، وهي تأمل في إنفاذه بشكل صارم. وقالت إنه يتعين أن يشير التقرير المقبل إلى الكيفية التي تم بها إدراج القضايا المتعلقة بالمرأة في الخطط الانمائية، والخطوات التي يجري اتخاذها لزيادة اعداد النساء في وظائف صنع القرار.

٣٤ - السيدة ألين (بربادوس): قالت إن حكومتها قد استخدمت مجموعة من النهج لتشجيع إشراك المرأة في جميع المستويات. فقد قامت اللجنة المعنية بمركز المرأة في بربادوس، التي أنشئت في عام ١٩٧٦، وتتألف من رجال ونساء، بتقييم عدد كبير من التوصيات التي تهدف إلى إزالة الفوارق في جميع القطاعات. وظل مكتب شؤون المرأة يعمل، منذ عام ١٩٧٦، بوصفه أمانة للجنة شركاء التنمية والمنظمات النسائية لتنفيذ تلك التوصيات. وقد طلب المكتب، وهو وحدة صغيرة للغاية، من مختلف الإدارات والوكالات الحكومية المعنية تنفيذ توصيات اللجنة وتقديم تقرير له عن التقدم المحرز في تحسين مركز المرأة. كما دعا المكتب المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية ووسائل الاتصال، إلى تقديم معلومات مستكملة آتية، بشأن الإجراءات المتخذة في ذلك الصدد. وقام المكتب على أساس المعلومات المقدمة والتقارير القطاعية الأخرى بوضع التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة طبقا لمبادئها التوجيهية. وقد جرى نشر تلك التقارير عن طريق وسائل الإعلام.

(السيدة أليين)

٣٥ - وقالت إن المكتب هو وكالة تقنية تابعة للحكومة، ويعمل بوصفه أمانة للمجلس الاستشاري الوطني المعني بالمرأة. ويقوم المجلس تباعاً، من خلال المكتب بتقديم معلومات مستكملة للحكومة عن احتياجات واهتمامات المرأة وذلك بوصفه قناة مباشرة تنقل أحاسيس المجتمع، كما يسترعي المكتب أيضاً انتباه الحكومة والبرلمان، عند الضرورة، للمشاكل التي تساور المجلس الاستشاري.

٣٦ - وقالت إن المكتب قام على مدى السنوات السبع عشرة الماضية بتنفيذ مجموعة من الأنشطة والحلقات الدراسية والمؤتمرات والمناقشات العامة والمقابلات عبر وسائل الاتصال، ونشر عدداً من المقالات المتنوعة لتعزيز الوعي في أوساط الرجال والنساء بحالة المرأة ومعرفة اهتماماتها. وقد وجدت الجهود المبذولة لإدماج المرأة القبول من الرجال والنساء بوجه عام، ورغم ذلك فكلما حدث تغير اجتماعي يمكن توقع رد فعل سلبي. وبناءً على ذلك، فقد حاول المكتب أن يدرج في المناقشات آراء الأشخاص أصحاب رد الفعل السلبي إزاء إدماج المرأة، وسعى إلى معالجة اهتمامات الرجال الذين قد يقلقهم النهوض بالمرأة.

٣٧ - وقالت إن المكتب قد قام من خلال خطته الانمائية، بإجراء أبحاث للحصول على بيانات من مختلف القطاعات لإعداد تقاريره المقدمة إلى اللجنة. وهو يجمع، في سياق إعداد تقريره للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، معلومات عن أثر التكيف الهيكلي على المرأة، كما يعمل على جمع بيانات مقارنة عن الأسر القائمة على أحد الوالدين في أوساط الرجال والنساء.

٣٨ - وقالت وفيما يتعلق بالتعليم العام إن المكتب بدأ برنامجاً لمدة ستة أشهر عن العنف، وبث برنامجاً أسبوعياً لمدة أربعة أشهر يركز على إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ التدابير الرامية للتغلب على الأزمة الاقتصادية. كما تم تشجيع المجتمع المحلي لكي يدلي بأفكاره واقتراحاته بشأن فرص العمل وإدراج الدخل. وتوجه المرأة في بربادوس، إلى اكتساب المهارات في مجالات مختلفة واستخدامها في الأنشطة المدرة للدخل أثناء هذه الفترة الاقتصادية الصعبة. وظل المكتب يساعد المرأة في الوصول إلى الموارد المتاحة لإدراج الدخل، كما قام بتنظيم ثلاث حلقات عمل في عام ١٩٩٣ اشترك فيها نحو ٦٠ امرأة لذلك الغرض. ويعمل المكتب بالتعاون مع المجلس الاستشاري الوطني، وكلية بربادوس لتنمية المجتمع، والمؤسسات والمنظمات التجارية الأخرى، في إعداد أنشطة ضمن إطار اليوم الدولي للمرأة، لتعزيز قدرات المرأة على تنظيم العمل ولفت الاهتمام إلى منتجاتها وخدماتها كجزء من استراتيجية للتسويق.

٣٩ - وقالت إن المكتب نفذ أيضاً برنامجاً لتدريب القيادات لتعزيز القدرات القيادية في أوساط النساء وتمكينهن من إعداد وتنفيذ ورصد المشاريع والحصول على التمويل. ويعمل المكتب بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على تنفيذ مشروع يتيح له تقديم المساعدة التقنية والمالية من خلال صندوق دوار

(السيدة أليين)

للمنظمات التي تركز على الانتاج أو إدراج الدخل أو تعالج احتياجات اجتماعية خاصة. وفيما يتعلق بالتحسن العام لمركز المرأة، يحتفظ المكتب بعلاقة عمل جيدة مع المنظمات والوكالات الحكومية الأخرى. وقد اقترح في خطته الإنمائية للفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لضمان التنسيق كلما كان ذلك ممكنا. مع أنه لا يوجد نظام للحصص في بربادوس لضمان مشاركة المرأة في مجالس الإدارة واللجان، أو في المجال السياسي، فإن للحكومة سياسة بالفعل لإدماج المرأة، إلا أن هنالك عملا كثيرا ينبغي إنجازه في هذا الصدد. كما شرع المكتب في إعداد دليل للأشخاص المؤهلين سيتم توفيره للوكالات والوزارات.

٤٠ - السيد ميكوك (بربادوس): قال إنه في حين أن غالبية السكان في بلاده من أصل إفريقي وفي حين أن العادات والتقاليد الإفريقية لا تزال قوية، فإن أثر طرق الحياة الأوروبية والأمريكية الشمالية واضح أيضا ويمكن أن يكون ذلك هو السبب في ارتفاع معدلات حالات الطلاق.

٤١ - وقال إن مسألة رد الفعل السلبي من جانب بعض الرجال للتقدم الذي أحرزته المرأة ليست واضحة. وقد قام النظام التعليمي في بلاده تقليديا على النظام البريطاني، وأدخل نظام التعليم المختلط بشكل فجائي، وكان وزير التعليم في ذلك الوقت يرى أن من غير الضروري إعداد البلاد لهذا التغيير. وبناء على ذلك، فعندما بدأت البنات الالتحاق ببعض المدارس الخاصة، التي كانت مقصورة في السابق على البنين اعترض بعض الطلاب من الذكور. وتمثل المرأة الآن الأغلبية في أوساط المعلمين، وهو أمر أدى أيضا إلى تدمير الطلاب الذكور. وهذه المشاكل لا تحل إلا على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا.

٤٢ - وقال فيما يتعلق بانخفاض مستوى مشاركة المرأة في السياسة، إن المرأة تمثل ٥٢ في المائة من عدد السكان، كما أنها مسؤولة أيضا عن معظم أعمال تنظيم الأحزاب السياسية. وبناء على ذلك فإنه يرى أن المرأة لو أرادت مشاركة أفضل في البرلمان لئلايتها. ورغم ذلك فإن حكومته تدرك هذه القضية وهي ملتزمة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٤٣ - وقال إنه لا يعلم أية صلة بين السياحة والبغاء. وسيكون من الصعب للغاية تقدير أعداد النساء العاملات في مجال البغاء.

٤٤ - ومضى يقول إن الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها بلاده لا تصبح تلقائيا جزءا من القانون المحلي ما لم يعتمد قانون خاص بذلك. وقد تم ذلك في مجال اتفاقيات منظمة العمل الدولية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٥ - ومضى يقول إن تعدد الزوجات غير مسموح به في بلاده. ويفضل الزواج القانوني على غيره من جميع أنواع الارتباط الأخرى، إلا أن الأطفال الذين يتم إنجابهم عن طريق هذه الروابط تتم حمايتهم فيما يتعلق بحقوقهم في الميراث.

(السيد ميكوك، بربادوس)

٤٦ - وأخيرا ذكر أن جميع المرشحين للمناصب السياسية يحق لهم ذات المستوى من الدعم من الحكومة. ويطلب من جميع المرشحين إيداع مبلغ من المال يرد إليهم إذا حصلوا على نسبة مئوية معينة من الأصوات.

٤٧ - السيدة ألين: قالت إن ٤٤ في المائة من الأسر في بلادها ترأسها امرأة، ومنهن أرامل ومطلقات وأمهات لم يسبق لهن الزواج. فضلا عن ذلك فإن ٤٨,٥ في المائة من قوة العمل في البلاد هي من النساء وتدرّك حكومتها ارتفاع نسبة العمالة في أوساط النساء من خلال توفيرها لرعاية الأطفال وخدمات الرعاية الأسرية. ويوجد ٧٠٠ طفل تقريبا في ١٤ مركزا للرعاية اليومية التي تشرف عليها الحكومة وما يزيد عن ٢٠٠ ١ طفل في ٤٤ مركزا خاصا. وتكفل التشريعات الأسرية إعالة المرأة والطفل في حالة رئاسة المرأة للأسرة، ويتوقع من الآباء المساهمة في نفقة أطفالهم. وإذا منح الحق في رعاية الأطفال لأي سبب من الأسباب إلى والدهم، وكان للأم دخل، فإن ذات القانون ينطبق عليها.

٤٨ - وقالت إن معدل زيادة السكان قد انخفض على مدى الأعوام الثلاثين السابقة، بسبب نجاح برنامج تنظيم الأسرة وإمكانية الهجرة. إلا أنه بالنظر لانخفاض فرص الهجرة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة فيتوقع لحجم السكان أن ينمو.

٤٩ - وقالت فيما يتعلق بتدريب المعلمين والأفكار المسبقة عن أدوار الجنسين، فقد أنشئ مركز للتدريب على مشاكل الجنسين في جميع فروع جامعة الأنديز الغربية. وبدأ تشغيل المركز منذ عشر سنوات، وقد نجح في زيادة الوعي بدرجة كبيرة في أوساط خريجي الجامعة ذكورا وإناثا بالدور الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك تعد مشروع لتنقيح الكتب المدرسية وحذف الأدوار النمطية للجنسين وذلك قبل ثلاث سنوات بمشاركة موظفين تعليميين وطنيين.

٥٠ - واستطردت تقول فيما يتعلق بمسألة مشاركة المرأة في السياسة، إن جزءا من المشكلة يكمن في أن المرأة ترى أن دورها مساند أكثر منه دور نشيط. ويجب أن تقوم المنظمات النسائية، بالتعاون مع الأجهزة الوطنية، بمساعدة النساء في تحديد أدوارهن ووضع استراتيجيات للمرأة.

٥١ - الرئيسة: رحبت بتصديق حكومة بربادوس على الاتفاقية من غير تحفظ، وأعربت عن أملها في أن تزيد من جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة في الفرص للنساء بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بربادوس. فضلا عن ذلك، يجب على المرأة أن تأخذ بزمام المبادرة بنفسها لزيادة مشاركتها في الميدان العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠